البنوك تطلب من العملاء والمودعين تسجيل «الديانة»

الهند تفرض تعتيماً إعلامياً و«تضييقاً مالياً» على المسلمين وارتفاع قتلى احتجاجات «قانون الجنسية»

متظاهرون يرفعون علم الهند خلال احتجاجات مناهضة لقانون الجنسية في نيودلهي أمس (رويترز)

لمشاهدة الفيديو

نيودلهي ـ وكالات: شارك آلاف المتظاهرين في احتجاجات جديدة على قانون الجنسية المنحاز ضد المسلمين في الهند، بعدة ولايات أمس، فيما ارتفعت حصيلة اعمال العنف إلى أكثر من 21 قتيلا.

وخرجت التظاهرات الجديدة في مدينة تشيناي عاصمة ولاية تامل نادو في جنوب البلاد كما امتدت الى: باتنا في ولاية بيهار شرقا، وكولكاتا وباتنا وكوتشي وثيروفانانثابورام، وذلك غداة تحول الاحتجاجات إلى أعمال عنف في اوتار براديش إحدى أكثر الولايات اكتظاظا ويشكل المسلمون نحو 20٪ من سكانها البالغ عددهم 200 مليون نسمة، وذلك بالتزامن مع استمرار الحظر الذي فرضته السلطات على التجمهر في أجزاء من العاصمة نيودلهي وغيرها من أكبر مدن البلاد، مع استمرار قطع خدمات الإنترنت والهاتف النقال في بعض المناطق المضطربة.

وفي محاولة للتضييق على الاحتجاجات، حذرت الحكومة الهندية الاتحادية المحطات التلفزيونية من بث صور الاحتجاجات المناهضة لقانون الجنسية، فيما تكثف محاولاتها لكبح الغضب المتنامي بشأن ما يقول المتظاهرون إنه هجوم على الدستور العلماني للبلاد.

وجاء في خطاب لوزارة الإعلام والبث نقلته مجموعة «تايمز أوف إنديا» الإعلامية في تغريدة أن رئيس الوزراء ناريندرا مودي يريد من شبكات البث «الامتناع عن عرض محتوى «يتنافى والحفاظ على القانون والنظام أو يروج للسلوكيات المناهضة للبلاد»، حسبما ذكرت وكالة أنباء بلومبرغ الإخبارية.

وفي سياق متصل، ألقت الشرطة الهندية القبض على آلاف الأشخاص في مواقع مختلفة بأنحاء البلاد بعد أن تجمعوا في تحد لحظر الاحتجاجات على تعديل قانون الجنسية ومن بين الموقوفين أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاما، حسبما أفاد المتحدث باسم الشرطة، مضيفة أنه تم إطلاق سراح معظمهم بمن فيهم الأطفال. وأكد المتحدث باسم الشرطة في أوتار براديش شيريش شاندرا لوكالة فرانس برس أن القتلى العشرة المتبقين قتلوا بالرصاص، وقال «قتل عشرة اشخاص كلهم بإصابات بالرصاص. ننظر في حالات أخرى».

ونصبت الشرطة الهندية متاريس في جانتار مانتار في وسط العاصمة نيودلهي، وهي منطقة معروفة كواجهة للاحتجاجات في السنوات واندلعت معارك في الشوارع بقلب العاصمة الهندية، حيث أطلقت الشرطة خراطيم المياه وطاردت المحتجين، الذين رددوا شعارات معادية لرئيس الوزراء الهندي ورشقوا عناصر الأمن بالحجارة، عند بوابة دلهي في منطقة دلهي القديمة.

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «تايمز أوف إنديا» الهندية ان البنوك تطلب من العملاء والمودعين لديها تسجيل دياناتهم، حيث ستكون ديانة العميل أو المودع مطلوبة، بعدما أدخل البنك المركزي الهندي تعديلات على قانون البنوك، من شأنها أن تسمح لأشخاص منتقين من المهاجرين في البلاد بفتح حسابات بنكية وتملك عقارات.

ووفق تعديلات ضوابط إدارة النقد الأجنبي، يستفيد المهاجرون (غير الشرعيين) إلى الهند من الهندوس والسيخ والبوذيين والمسيحيين والبارسيين، وآخرين «من غير المسلمين»، من باكستان وبنغلاديش وأفغانستان، من هذه التعديلات، بحسب ما أوردته وكالة أنباء «بلومبرغ».

واشنطن ستعارض «بحزم» أي «تحرك» للمحكمة ضد إسرائيل

ترحيب فلسطيني وعربي بعزم «الجنائية الدولية» التحقيق في جرائم الاحتلال

عواصم ـ وكالات: اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ان اعلان المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بمنزلة «يوم عظيم لأننا حققنا فيه ما نريد».

وقال عباس خلال اجتماع المجلس الثوري في رام الله «ماكينة المحكمة الجنائية الدولية ستبدأ بتقبل القضايا التي سبق ان قدمناها».

وأضاف «هذا يوم تاريخي والآن أصبح بإمكان أي فلسطيني أصيب جراء الاحتلال أن يرفع قضية»، حسبما نقلت عنه وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا).

واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية ان اعلان المحكمة الجنائية يعد «خطوة للمضي قدما نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره (...) بعد ما يقارب خمس سنوات من بدء الدراسة الأولية».

بدورها، رحبت (حماس) بالقرار وقال فوزي برهوم المتحدث باسم الحركة انها «تبدي استعدادها التام لتسهيل مهام أي لجان منبثقة بالخصوص والتعاون معها ورفدها بكافة الوثائق والقرائن والبراهين التي تدلل على جرائم الاحتلال وانتهاكاته بحق أبناء شعبنا».

عربيا، رحبت جامعة الدول العربية بقرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ووصف الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة سعيد أبوعلي هذا القرار بأنه «خطوة نوعية مهمة» تعبر عن ارادة المجتمع الدولي.

واعتبر هذا القرار «الأكثر الحاحا في ظل ما تتعرض له فلسطين من جرائم حرب بما فيها الاستيطانية غير المسبوقة» مبينا ان ذلك يدعو الجميع خاصة محكمة الجنايات «للعمل على استكمال هذه الخطوة ومتابعة تنفيذ القرار المهم بالإيجابية والسرعة والفعالية اللازمة».

وأعلنت فاتو بنسودا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية التي رفضت اسرائيل والولايات المتحدة الانضمام إليها، انها تريد فتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة في الاراضي الفلسطينية، معربة عن ارتياحها «لوجود أساس معقول لمواصلة التحقيق في الوضع في فلسطين».

وأضافت بنسودا أمس الأول أنها ستطلب من المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها، قبل فتح التحقيق أن تقرر ما هي الأراضي المشمولة ضمن اختصاصها بسبب «فرادة الوضع القانوني والوقائع المرتبطة بهذه الحالة».

في المقابل، اعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة «تعارض بحزم» أي تحرك للمحكمة الجنائية الدولية ضد اسرائيل وقال في بيان «نعارض بحزم هذا الأمر وأي تحرك آخر يسعى لاستهداف اسرائيل بطريقة غير منصفة».

وأضاف أنه «باتخاذها هذا الإجراء، تعترف المدعية العامة للمحكمة بشكل واضح أن هناك قضايا قانونية جدية بشأن سلطة المحكمة في إجراء تحقيق».

البرلمان البريطاني يمنح جونسون الدعم الأولي لتنفيذ «بريكست»

عواصم ـ وكالات: وافق المشرعون البريطانيون على مشروع قانون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» بهامش واسع، ما يمنح رئيس الوزراء بوريس جونسون دعما أوليا قويا لتنفيذ الانسحاب بموعده المقرر في 31 يناير المقبل.

وصوت مجلس العموم أمس الأول بتأييد 358 صوتا واعتراض 234 صوتا على مشروع قانون اتفاق جونسون للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، بأغلبية تأييد بلغت124 صوتا.

ومن المقرر أن يمضي مشروع القانون في المراحل المتبقية مطلع يناير ويصبح قانونا في أقرب وقت ممكن.

وكانت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي قد حاولت وأخفقت 3 مرات في الحصول على موافقة البرلمان على اتفاق انسحاب سابق مع الاتحاد الأوروبي. وقال جونسون لدى افتتاحه النقاش إن: «مشروع القانون هذا، وهذه المرحلة من قصتنا الوطنية يجب ألا ينظر إليها بأنها انتصار لحزب على آخر أو فصيل على آخر. هذا وقت نتحرك فيه وننبذ عبارات الرحيل والبقاء».

من جهته، وصف رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل تصويت البرلمان البريطاني بالموافقة على اتفاق «بريكست» بأنه «خطوة مهمة» لرحيل بريطانيا من التكتل. وقال ميشيل على «تويتر» إن «مستوى تساوي الفرص لايزال ضرورة لأي شراكة في المستقبل».

ألمانيا أعربت عن أسفها: تتجاوز الحدود الإقليمية وتعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية

عقوبات أميركية على مشروع «نورد ستريم 2» وموسكو: انتهاك واضح للقانون الدولي

عواصم ـ وكالات: أعربت الحكومة الألمانية عن أسفها إزاء العقوبات التي وقعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد الشركات المشاركة في مشروع خط أنابيب غاز «نورد ستريم 2»، الذي ينقل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، فيما أكدت روسيا استمرار العمل بالمشروع رغم العقوبات.

وقالت نائبة المتحدث باسم الحكومة الألمانية، أولريكه ديمر، في برلين امس: «ترفض الحكومة الألمانية هذا النوع من العقوبات المتجاوزة للحدود الإقليمية، إنها تمس شركات ألمانية وأوروبية وتعتبر تدخلا في شؤوننا الداخلية». وذكرت ديمر أنه بالنظر إلى المحادثات الروسية ـ الأوكرانية السارية بشأن نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا إلى أوروبا، فإن «هذه العقوبات الأميركية، المبررة على وجه الخصوص بحماية أوكرانيا، غير مفهومة تماما».

من جانبه، وجه الحزب الاشتراكي الديموقراطي، الشريك في الائتلاف الحاكم بألمانيا، انتقادات حادة للعقوبات، وقال خبير الشؤون الخارجية في الكتلة البرلمانية للحزب، نيلس شميد، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «هذه الخطوة المنفردة عبء على العلاقات الثنائية، لكن العقوبات الأميركية التي تم إقرارها لن تعوق إتمام «نورد ستريم 2»، بل سترجئه فقط». واعتبر رئيس الكتلة البرلمانية للحزب، رولف موتسنيش، قرار الكونغرس بفرض العقوبات تدخلا سافرا في سيادة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسية الطاقة. وقال موتسنيش في تصريحات لـ(د.ب.أ) إن دخول العقوبات حيز التنفيذ عقب توقيع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عليها خطوة إضافية تثقل كاهل العلاقات عبر الأطلسي. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقع مساء اول من أمس في قاعدة جوية بواشنطن حزمة تشريعات متعلقة بميزانية الدفاع، تتضمن قانون العقوبات ضد «نورد ستريم 2».

وقال ترامب خلال مراسم التوقيع «سأوقع بفخر على مشروع قانون أكبر استثمار على الإطلاق في جيش الولايات المتحدة».

وبحسب بيانات ائتلاف الشركات المشاركة في إنشاء المشروع، تم حتى الآن الانتهاء من مد الأنابيب المزدوجة في مسافة تزيد على 2100 كيلومتر، ويتبقى حاليا نحو 300 كيلومتر.

ويمنح التشريع ترامب 60 يوما لفرض عقوبات على السفن التي تشارك في وضع الأنابيب لخطي غاز «نورد ستريم 2»، و«تورك ستريم»، وهو خط أنابيب روسي آخر ينقل الغاز إلى تركيا، وأيضا الأشخاص الأجانب الذين يساعدون هذه السفن.

وأدانت موسكو العقوبات التي تم تمريرها عبر الكونغرس، حيث تعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالرد بإجراءات مماثلة. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين: «نحن ننطلق من مبدأ أن المشروع سيستكمل». وشدد على أن العقوبات «لا تعجب موسكو ولا العواصم الأوروبية، لا برلين ولا باريس»، منددا في الوقت نفسه بـ «الانتهاك الواضح للقانون الدولي» وبما وصفه بـ «المثال النموذجي للمنافسة غير العادلة».

وفي أعقاب توقيع الرئيس الأميركي قانون العقوبات، أعلنت شركة «ألسيز» السويسرية المشاركة في إنشاء خط الأنابيب وقف مشاركتها في إنشاء الخط حتى إشعار آخر.

البطريركية الكلدانية تلغي قداس عيد الميلاد في عموم كنائس بغداد

48 شخصية تتنافس على رئاسة الحكومة العراقية و«تحالف البناء» يُعلن نفسه «الكتلة الأكبر»

عواصم ـ وكالات: أعلن تحالف البناء العراقي، والذي يضم ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي) بزعامة هادي العامري، نفسه الكتلة الأكبر في البرلمان، مطالبا رئيس الجمهورية برهم صالح والمحكمة الاتحادية بمنحه استحقاقه الانتخابي والذي يمكنه من تشكيل الحكومة الجديدة، بحسب ما أعلن مصدر مطلع.

وقال المصدر إن «تحالف البناء أعلن نفسه خلال اجتماعه امس»، وتابع ان «وفدا من قياديي تحالف البناء، سيتوجهون الى كردستان لإقناع القادة الكرد بشأن الكتلة الأكبر، فضلا عن وفد آخر لبحث الموضوع مع القوى السنية خارج التحالف».

وكان عضو مجلس النواب محمد عثمان أكد في تصريح له أن المحكمة الاتحادية ستصدر قرارها بشأن الكتلة الأكبر اليوم، مبينا أن رئيس الجمهورية في انتظار قرار المحكمة. الى ذلك، صرح النائب في البرلمان العراقي عباس العطافي بأن 48 شخصا تقدموا بطلبات إلى الرئيس العراقي برهم صالح للتنافس على منصب رئيس الحكومة الجديدة.

وقال العطافي لصحيفة «الصباح» الحكومية امس، إن «الحكومة المستقيلة ستستمر في تصريف أعمال الوزارات التنفيذية وغيرها لحين تكليف إحدى الشخصيات بمنصب رئيس الوزراء المقبل». وكشف أن صالح «تسلم طلبات من 48 مرشحا للمنصب ولا يوجد اتفاق على أي من هذه الشخصيات حتى الآن».

وأوضح أن «بعض المرشحين قدموا طلبات شخصية في حين أن الآخرين رشحتهم الأحزاب، ومنهم من طرحتهم الكتل داخل ساحات التظاهر» وشدد العطافي على ضرورة أن «يكون رئيس الوزراء المقبل شخصية مستقلة من الشباب الجدد ولا يجامل أحدا وشجاعا ونزيها وصاحب خبرة في العمل الميداني ومتواجدا في العراق ولا يحمل جنسية أخرى».

وأشار إلى أن «التجمعات الحالية التي ترشح رئيس وزراء غالبيتها تختار من الموجودين خارج العراق». وتنتهي المهلة الدستورية للرئيس العراقي برهم صالح لتسمية مرشح لتشكيل الحكومة المقبلة عقب استقالة حكومة عادل عبدالمهدي على خلفية المظاهرات الاحتجاجية عند منتصف ليل اليوم.

من جهة أخرى، صرح عقيل جاسم الموسوي رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق أول من أمس، أن الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤولية حماية المتظاهرين وساحات التظاهر في بغداد وعدد من المحافظات ووضع حد لجرائم الاغتيالات والخطف بحق المتظاهرين والناشطين والإعلاميين وملاحقة الجناة.

وطالب الموسوي خلال اجتماع جمع وفد من مفوضية حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان النيابية بوزير الداخلية ياسين الياسري ان «على الأجهزة الأمنية بتحمل مسؤولياتها في حماية المتظاهرين وساحات التظاهر».

وعلى صعيد التوترات التي تشهدها العراق، أعلنت البطريركية الكلدانية في العراق إلغاء قداس ليلة عيد الميلاد في عموم كنائس بغداد.

وقال الكاردينال لويس رفائيل ساكو بطريرك الكلدان في العراق والعالم، في بيان صحافي: «نظرا للأوضاع الحالية والأمنية الحساسة في بغداد، قررت البطريركية إلغاء مراسيم الاحتفال بقداديس ليلة عيد الميلاد يوم الثلاثاء 24 ديسمبر الجاري في كافة الكنائس التابعة لها في بغداد».

وأشار إلى أنه سيحتفل بالقداس نهار العيد يوم الأربعاء المقبل، حيث ترفع الصلوات من أجل إيجاد حل مشرف للأزمة القائمة، وعودة الحياة الى مجراها الطبيعي.

المتظاهرون العراقيون يتجمعون في ساحة التحرير (أ.ف.ب)